

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ك) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

أذربيجان، أرمينيا، أستراليا، أفغانستان، أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، بنما، بيرو، تايلند، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، سري لانكا، سنغافورة، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيرون، ليسوتو، نيبال، نيكاراغوا، هنغاريا: مشروع قرار منقح

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 24/53 المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 و 189/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 245/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 216/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 238/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و قراراتها 198/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 196/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 205/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 205/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 217/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 234/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 227/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 المعنونة "التنمية المستدامة للجبال"،

وإنه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وتسليمها بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل وبالإستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،



وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تسلّم، في جملة أمور، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتعدي التمويل وتهيئة بيئة ملائمة على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽¹⁾، وجدول أعمال القرن 21⁽²⁾، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")⁽³⁾، وأهداف أيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020،

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس⁽⁴⁾ وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁵⁾ التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وإذ تبرز أوجه التآزر بين التنفيذ الكامل لكل من خطة عام 2030 واتفاق باريس،

وإذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تسلّم في جملة أمور بأن البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة تعد من بين البلدان المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات الواردة في التقارير الخاصة المعنونة "الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية" و "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" و "تغير المناخ والأراضي" وتقارير دورة التقييم السادسة، بما فيها الورقة عن الجبال التي تغطي فصولاً متنوعة، الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

(1) القرار 288/66، المرفق.

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(4) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(5) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا الآثار السلبية لتغير المناخ علي الجبال المرتفعة، بما في ذلك انحسار الكتل الجليدية في الجبال، وذوبان جليد التربة الصقيعية، وفقدان الصفائح الجليدية على نطاق ضخم، وتقلص عمق الغطاء الثلجي ومداه ومدته،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد على صعيد القضاء على الفقر والعمالة والتعليم والنمو والرفاه الاجتماعي والحد من انعدام المساواة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وعلى صعيد سبل العيش والقضاء على الجوع والأمن الغذائي والتغذية وسبل تلقي خدمات الرعاية الصحية، نتيجة للانكماش غير المسبوق للاقتصاد العالمي، مما فاقم التحديات التي يطرحها تغير المناخ،

وإذ تشير إلى انعقاد قمة العمل المناخي لعام 2019 بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة أثناء القمة، وإذ تشير إلى مؤتمر قمة الشباب المعني بالمناخ الذي عقد في 21 أيلول/سبتمبر 2019،

وإذ تحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وباجتماع السابق له الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021 في روما، إيطاليا،

وإذ تشير إلى عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)⁽⁶⁾ المتوخى منه اتقاء تدهور النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم ووقفه وعكس مساره، بما في ذلك في المناطق الجبلية،

وإذ تشير أيضا إلى اتفاقية التنوع البيولوجي⁽⁷⁾ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي الواردة في خطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020⁽⁸⁾ وبرنامج عملها بشأن التنوع البيولوجي للجبال،

(6) انظر القرار 284/73.

(7) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

(8) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر عاشر/2، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى إعلان أسبن الذي اعتمد في الاجتماع العالمي السادس للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال) الذي عقد في أسبن بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2022،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشدد علي الحاجة الملحة إلى وقف التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي وعكس مساره، وإذ ترحب في هذا الصدد بعقد الجزء الأول من الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في كونمينغ، الصين، في الفترة من 11 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة، المقرر عقده في مونتريال في الفترة من 7 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، تحت رئاسة الصين، حيث من المقرر اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يكون طموحا ومتوازنا وعمليا وفعالا وقويا وتحوليا،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030⁽⁹⁾ وإذ تلاحظ مع التقدير تحدي بون،

وإذ تعترف بإعلان سنداي وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁰⁾، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أن الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحملها، وأن من المهم في هذا الصدد القيام، على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل: "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، الذي أصبح يشار إليه فيما بعد باسم مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، وفقا لقراري الجمعية العامة 226/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 212/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 129/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذي أعلنت فيه سنة 2022 سنة دولية للتنمية المستدامة للجبال بناء على اقتراح حكومة فيرغيزستان، وذلك بعد 20 سنة من سنة 2002 المعلنة سنة دولية للجبال، وبعد 20 سنة من إنشاء شراكة الجبال،

(9) انظر القرار 285/71.

(10) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير إلى قرارها 253/76 المؤرخ 15 آذار/مارس 2022 الذي قررت فيه إعلان سنة 2026 سنة دولية للمراعي ورعاة الماشية بناء على اقتراح من منغوليا بهدف التوعية وسد الثغرات المعرفية على الصعيد العالمي فيما يتصل بالفوائد الكبيرة للمراعي الصحية والرعي المستدام،

وإذ تسلّم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلّم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وحرائقها وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تنتعش منها إلا ببطء، وبأن الكتل الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم بدأت تنكمش وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر،

وإذ تقر بأن على الرغم من التقدم الذي أحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرض لمخاطر الكوارث في ازدياد، لا سيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب الآمنة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدودا،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان مساهمة حيوية في إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة وأن الاستفادة من كامل الطاقات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة لن يتحققا إذا استمر حرمان نصف الجنس البشري من التمتع بكامل حقوق الإنسان ومن الفرص،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن نحو 340 مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية الريفية في البلدان النامية - وهو ما يمثل 55 في المائة من مجموع تعداد سكان المناطق الجبلية الريفية - كانوا في عام 2017 معتبرين عرضة لانعدام الأمن الغذائي، في زيادة شديدة عن عددهم في عام 2012، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل، بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما تتيحه من فرص،

وإذ تشجع الدول الأعضاء على تطوير مسارات مبتكرة تقضي إلى إيجاد أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج تماشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022⁽¹¹⁾،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التعاونية لشراكة الجبال التي استُهلكت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف صاحبة المصلحة يستفيد من الدعم الذي تعهّد به 465 عضوا، بما في ذلك 61 حكومة و 19 منظمة حكومية دولية و 372 من المجموعات الرئيسية و 13 من السلطات دون الوطنية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير عمل مجموعات الأصدقاء الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة للجبال، من قبيل فريق التركيز المعني بالجبال المنشأ في عام 2001 ومجموعة أصدقاء البلدان الجبلية المنشأة في عام 2019، وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة للجبال الذي عقد في نيويورك في 19 أيلول/سبتمبر 2022،

1 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال⁽¹²⁾؛

2 - **تشجع** الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونهج كلية، بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والمحاصيل التقليدية والأنماط الغذائية التقليدية واستغلال هذه الأمور بشكل مستدام، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أن العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات، وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال نهج تراعي تعدد الأطراف صاحبة المصلحة، من شأنه أن يفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

3 - **تشجع** الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للجبال، على الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة وعكس مساره، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعو المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة إلى القيام بذلك أيضا؛

4 - **تحيط علما مع التقدير** بالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال)، وهي تحالف الأمم المتحدة التطوعي الوحيد للشركاء المكرسين لتحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الجبلية وحماية البيئات الجبلية في جميع أنحاء العالم، وتحيط علما أيضا بإطار عمل شراكة الجبال من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يتعلق بالجبال، فضلا عن عمل مبادرة منتجات شراكة الجبال؛

5 - **تؤكد** درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، ولا سيما المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، الذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية في أغلب الأحيان، ويتعرضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل المشاركة الفعالة للجهات صاحبة المصلحة كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية التي تعيش في المناطق الجبلية وثقافتها، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، فضلا عن بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

- 6 - **تؤكد أيضا** أهمية تنوع سبل كسب العيش وإتاحة فرص تحسين الدخل للمجتمعات المحلية الجبلية، وتحث، في هذا الصدد، على تشجيع الحلول المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الجبلية، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع؛
- 7 - **تؤيد** إتاحة حصول البلدان النامية، بما فيها البلدان الجبلية، على الطاقة وفقا لاحتياجاتها الوطنية لكي تتمكن من معالجة التحديات التي تعترض حصولها على الطاقة من خلال تحديد الاحتياجات الخاصة بكل بلد عن طريق حشد المساعدة التقنية والمالية والأدوات اللازمة لإطلاق حلول لإتاحة الطاقة تكون ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة، وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، حتى يتسنى تجاوز العجز في الحصول على الطاقة؛
- 8 - **تؤكد** أهمية مجتمعات الزراعة الأسرية الجبلية والشعوب الأصلية باعتبارها من حماة التراث الطبيعي والثقافي، وتشجع الدول الأعضاء على دعم الأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية، وعلى تعزيز السياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، التي تدعم حيازة الأراضي المضمونة، وتتيح إمكانية الحصول على الموارد، وتضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمكّن السكان الذين يعيشون ظروفًا هشة، وعلى تنفيذ إجراءات عملية يمكن أن تحمي فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وخاصة للشباب؛
- 9 - **تقر** بأهمية نهج الصحة الواحدة وغيره من النهج الشاملة التي تحقق فوائد متعددة لصحة ورفاه الناس والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك في المناطق الجبلية، والتي من شأنها أن تزيد من تعزيز القدرة على معالجة فقدان التنوع البيولوجي، ومنع ظهور الأمراض، بما في ذلك حالات العدوى الحيوانية المصدر، وما قد يقع من طوارئ صحية في المستقبل، والتأهب لها والتصدي لها، ومكافحة المقاومة لمضادات الميكروبات؛
- 10 - **تؤكد** ضرورة أن تحظى تقاليد ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية التي تعيش في المناطق الجبلية، لا سيما في ميادين الزراعة والطب وإدارة الموارد الطبيعية، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتشدّد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تهمها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها المحلية في كل المبادرات الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية المعنية وبموافقتها، حسب الاقتضاء؛
- 11 - **تسلّم** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على التكيف والصمود وقابليتهما للاستدامة في مواجهة تغير المناخ، وتلاحظ أن ممارسات الإنتاج المستدامة والحراثة الزراعية وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي في المناطق الجبلية هي أمور تكفل الأمن الغذائي والتغذية والتنوع الغذائي وجودة الغذاء، وتولّد الدخل لصغار المزارعين، وتساعد جهود الحفظ والإصلاح، مع معالجة أوجه تعرّض نظم الإنتاج الغذائي بشكل خاص للأثار الضارة لتغير المناخ، وتلاحظ أيضا أن المزارعين والرعاة في المناطق الجبلية يقومون بدور رئيسي في إيكولوجيا الزراعة؛
- 12 - **تسلّم أيضا** بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الفقر في المناطق الجبلية، وتُشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ تدابير ملموسة وذات أهداف محددة من أجل القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

13 - **تلاحظ** أنّ المرأة غالباً ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتزداد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضاً تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تهم مجتمعاتها المحلية وثقافتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المنفذة لتنمية المناطق الجبلية، في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

14 - **تقر** بأنّ الجبال توفر مؤشرات حساسة لتغير المناخ، وذلك من خلال ظواهر من قبيل تغيرات التنوع البيولوجي وانكماش الكتل الجليدية الجبلية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية، التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تقليل الآثار السلبية لهذه الظواهر إلى أدنى حد وتعزيز تدابير التكيف معها وتفادي فقدان التنوع البيولوجي؛

15 - **تقر أيضاً** بأنّ الغلاف الجليدي الجبلي له تأثير على مناطق الأراضي المنخفضة المحيطة، حتى الواقعة بعيداً عن الجبال، وأنّ التغيرات الواسعة النطاق في الغلاف الجليدي تؤثر على النظم الطبيعية والبيولوجية والبشرية في الجبال والأراضي المنخفضة المحيطة، مع وجود تأثيرات واضحة حتى في المحيطات؛

16 - **تقر كذلك** بالدور الهام للغلاف الجليدي (الكتل الجليدية والثلوج والجليد والترية الصقيعية) في حفظ النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية تشكّل ركائز حيوية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه البشر، ولا سيما بالنسبة لأشدّ الفئات ضعفاً؛

17 - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تقوم، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنّفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغير، استناداً إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز الأخذ بنهج متكامل وجامع في عمليات صنع القرار والتخطيط، وتلاحظ في هذا الصدد أن مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي مدرج في الإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹³⁾ باعتباره مؤشراً للغاية 15-4 من أهداف التنمية المستدامة، وتلاحظ أيضاً ضرورة التحقق من صحة البيانات الوطنية ذات الصلة وتحسين دقة بياناته وتحليلاته على المستوى القطري من أجل تنفيذ السياسات الملائمة الهادفة إلى إصلاح البيئات الجبلية وحمايتها؛

18 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تعزز التعاون بين المؤسسات العلمية، بما فيها تلك العاملة في ميدان دراسات الكتل الجليدية الجبلية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأن تدعم أن يُتاح للمعنيين ما تتوصل إليه الأبحاث من نتائج واستنتاجات ليتسنى وضع سياسات وبرامج عمل عامة على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي والوطني؛

19 - **تشجع** الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة إذكاء الوعي العام، بوسائل منها الاحتفال باليوم الدولي للجبال الذي أُرسيت ممارسة الاحتفال به في 11 كانون

الأول/ديسمبر بموجب قرارها 245/57، وبسنة 2022 سنة دولية للتنمية المستدامة للجبال وفق ما أعلنته في قرارها 129/76، فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية التي تتيحها الجبال، من خلال خدمات النظم الإيكولوجية أو السياحة المستدامة، على سبيل المثال، ليس للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات فحسب، بل لشريحة كبيرة أيضا من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛

20 - **ترحب** في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

21 - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحوادث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجا وقائيا أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس يجسد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتفاعل كافة أطراف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم من الكوارث، خصوصا أكثرهم فقرا، وهي كوارث يتفاقم كثير منها بفعل تغير المناخ، فضلا عن مراعاة ضعف السكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

22 - **تشجع** الدول، حسب الاقتضاء، على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقدرة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، من خلال التوسع في توليد واستخدام المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث، والإبلاغ المحسن عن المخاطر، ومشاركة المجتمعات المحلية الجبلية، ووضع خرائط ومنصات للمخاطر، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتطبيق النهج القائم على تقييم المخاطر في جميع أعمال التخطيط الإنمائي، حتى يتم التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانهيارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانهيارات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وذلك بما يتفق وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁴⁾؛

23 - **تشجع** في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازتها، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

24 - **تلاحظ مع القلق** أن إمكانية الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية في المناطق المرتفعة أقل منها في المناطق الأخرى، وتشجع الدول الأعضاء على تحسين البنية التحتية الأساسية في المناطق الجبلية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(14) القرار 283/69، المرفق الثاني.

25 - **تقرّر** بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للغابات وحفظ الجبال واستخدامها على نحو مستدام، فهي تعمل بالاقتران مع النظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى كمصارف ومستودعات طبيعية للتنوع البيولوجي وغازات الدفيئة تقلل من الهشاشة في مواجهة آثار تغير المناخ وتتيح استمرارية الدورة الهيدرولوجية، وتشجع الدول الأعضاء على اعتماد الحلول المستمدة من الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية تماشياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022⁽¹⁵⁾؛

26 - **تشير** إلى أهمية ضمان حماية النظم الإيكولوجية الجبلية وإصلاحها وحفظها، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأهمية تطوير سبل تنفيذية مبتكرة لحماية هذه النظم، وتتوه مع التقدير، في هذا الصدد، بإنشاء الصناديق ذات الصلة، بما في ذلك مرفق الجبال التابع لأمانة شراكة الجبال، مع التركيز على نماذج أعمال بمقدورها الصمود في وجه تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي في الجبال، والجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية للجبال، وتشجع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على دعمه بالتبرعات المالية؛

27 - **تشجع** على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه سكانها المحليين، بطرق منها تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الجبلية، من قبيل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعم برامج التعليم والثقافة والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، وتعزيز دور الشباب من خلال التثقيف والتدريب في مجال التنمية المستدامة للجبال ومراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

28 - **تؤكد** أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شهده هذا العمل من تزايد مطرد خلال السنوات الأخيرة بفضل انعقاد العديد من المناسبات والاضطلاع بالعديد من الأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين ملائمة تحقّق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية، بوسائل منها بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب الاقتضاء؛

29 - **تشجع** على الاستمرار في العمل وطنياً وإقليمياً وعالمياً، حسب الاقتضاء، على تنفيذ مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات العابرة للحدود، من قبيل المبادرات التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصدد المبادرات العديدة التي تم اتخاذها، بما في ذلك الاجتماع العالمي الخامس لشراكة الجبال الذي عُقد في روما في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، والمنتدى العالمي الرابع للجبال الذي عُقد في بيشكيك في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018، ومؤتمر القمة المعني بالجبال المرتفعة الذي عقد في جنيف في الفترة من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، والاجتماع العالمي السادس لشراكة الجبال الذي عقد في أسبن في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2022، وترحب

بالعرض السخي المقدم من حكومة كيرغيزستان لعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للجبال في بيشكيك في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2027؛

30 - **تقرر** إعلان الفترة 2023-2027 "خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية" لتعزيز وعي المجتمع الدولي بمشاكل البلدان الجبلية وإعطاء دفعة جديدة لجهود المجتمع الدولي للتصدي للتحديات والمشاكل التي تواجهها البلدان الجبلية؛

31 - **تشجع** الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على النظر، حسب الاقتضاء، في المسائل المتعلقة بالجبال في العمليات المتصلة باتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك العملية المتعلقة بإطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي في الجبال الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي والعاور للحدود كوسيلة للتنفيذ؛

32 - **تشجع** الدول الأعضاء على تعزيز التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2018، وحفظ الحياة البرية بطريقة مراعية للمناخ، باعتبارهما من أدوات الحد من الآثار التي تلحق بالمجموعات والأنواع الأحيائية، وترحب بالجهود التي تبذلها جهات شريكة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومعهد الجبال في تشجيع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية؛

33 - **تشجع** جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات على النهوض بالتنمية المستدامة للجبال؛

34 - **تدرك** أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

35 - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، اتفاقية حماية جبال الألب⁽¹⁶⁾ والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، واعتماد بروتوكول الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين مؤخراً، ودخول بروتوكول النقل المستدام حيز النفاذ، وكلها يشجع على الأخذ بنهج جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال ويوفر منتدى للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وتلاحظ نهجا ومبادرات أخرى عابرة للحدود من قبيل مبادرة الأنديز للجبال، والشبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز ومنتدى جبال القوقاز الذي تم إنشاؤه، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة جبال الألب، وعملية زيوريخ، وشراكة التنمية المستدامة للجبال لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، وبرنامج الرصد والتقييم لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، والمنتدى الدولي المعني بمسألة نمر الثلوج والنظام الإيكولوجي لعام 2017، ودورة الألعاب العالمية الرابعة للرحل في عام 2022، ومرصد جبال البرانس لتغير المناخ، فضلاً عن المبادرات الأخرى ذات الصلة التي تشجع التعاون والحوار عبر الحدود التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات شريكة أخرى؛

- 36 - **تدعو** الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وفق ولاياتها، إلى مواصلة العمل على تعزيز الدعم المقدم إلى التنمية المستدامة للجبال بطرق منها المشاركة في مبادرة "خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية"؛
- 37 - **تشدد** على أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تغطى من التبرعات، وأن يكون تنفيذها رهنا بما يتوافر وما يقدم من تبرعات؛
- 38 - **تهيئ** بالبلدان الجبلية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، مثل الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمستثمرين، إلى تحسين التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال النهوض بالآليات المالية المقامة بين البلدان الجبلية واجتذاب الاستثمارات؛
- 39 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل مبادرة "خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية"، في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة".